

Distr.: General
27 May 2003
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (عن الفترة من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٣)

أولا - مقدمة

١ - يتناول هذا التقرير عن عملية الأمم المتحدة في قبرص التطورات التي وقعت في الفترة من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٣ ويستكمل سجل أنشطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٦ (١٩٦٤) المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٦٤ وقرارات مجلس الأمن اللاحقة وآخرها القرار ١٤٤٢ (٢٠٠٢) المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وكذلك مهمة المساعي الحميدة التي اضطلعت بها عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٥٠ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

٢ - وخلال هذه الفترة ظل ألفارو دي سوتو يزاوول عمله بوصفه مستشاري الخاص فيما يتعلق بقبرص، كما واصل زيبغنيو فلوزوفيتش عمله بوصفه ممثلي الخاص بالنيابة ورئيس البعثة، وواصل الفريق جين ها هوانغ عمله بوصفه قائد القوة. وفي أيار/مايو ٢٠٠٣، بلغ عدد أفراد القوة في قبرص ١ ٢٢٨ من العسكريين و ٣٥ من ضباط الشرطة المدنية (انظر المرفق).

ثانيا - أنشطة القوة

ألف - المحافظة على وقف إطلاق النار والوضع العسكري الراهن

٣ - ظل الموقف العسكري على طول خطي وقف إطلاق النار هادئا خلال الفترة التي يتناولها التقرير.

٤ - وقد انخفض عدد الانتهاكات الجوية للمنطقة العازلة التي قررتها الأمم المتحدة من ٣٧ انتهاكا تم الإبلاغ عنها خلال آخر فترة قدم عنها تقرير إلى ٩ انتهاكات؛ وقامت

طائرات حربية تركية بثلاثة من هذه الانتهاكات، والحرس الوطني بواحد منها، وطائرة خفيفة مدنية تابعة للقبارصة الأتراك بانتهاك واحد، وشرطة الجنوب بأربعة انتهاكات.

٥ - وفي ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣، خفت السلطات القبرصية التركية إلى حد ما القيود التي كانت قد فرضتها على حركة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في تموز/يوليه ٢٠٠٠ (انظر S/2000/1138، الفقرتين ٤ و ٥)، وذلك بالسماح للقوة باستخدام نقطة العبور التي أقيمت مؤخرا في آيوس دوميتيوس - ميتيهان. فضلا عن ذلك فقد سمح القبارصة الأتراك بالاستخدام المحدود لنقطتي العبور في برغاموس و ستروفيليا بالنسبة للأفراد العسكريين، وذلك من القطاع ٤ فقط. ونظرا لاستمرار انتهاك الوضع الراهن في ستروفيليا فان قوة الأمم المتحدة لا تستخدم سوى نقطة العبور في بيرغاموس. وقامت السلطات القبرصية التركية في وقت لاحق بقصر استخدام نقطة العبور في ليدرا على الأغراض الرسمية وحدها. وقد ظلت جميع القيود الأخرى على حالها، بما في ذلك القيود المتعلقة بالوصول إلى مركز الاتصال الخاص بالأمم المتحدة في قرية ستروفيليا. ومازال انتهاك القوات التركية/قوات الأمن القبرصية التركية للوضع الراهن في هذه القرية مستمرا. وبالإضافة إلى ذلك، فقد بدأت السلطات القبرصية التركية في استخدام أحد منازل القبارصة اليونانيين لإقامة الأفراد المسؤولين عن نقطة العبور التي أقيمت مؤخرا في ستروفيليا.

٦ - وما زالت القيود التي فرضت على الحركة على طريق فاماغوستا - ديرينيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ تحد من قدرة قوة الأمم المتحدة على رصد كل منطقة فاروشا المسورة. وتعتبر الأمم المتحدة حكومة تركيا مسؤولة عن الإبقاء على الوضع الراهن في فاروشا.

٧ - وما زال مستمرا عبور خطوط الأمن البحرية - وهي امتداد في اتجاه البحر للخط الأوسط بالمنطقة العازلة ينصح كل من الجانبين بعدم عبوره. وقد قامت القوات التركية بعبور الخط الغربي حوالي ١٤٠ مرة، وكانت كلها ترتبط بعمليات إعادة إمداد لجيب كوكينا. وفي الشرق، بالقرب من فاماغوستا، حدث أكثر من ٦٠٠ حالة عبور لخط الأمن البحري من الجنوب قامت بها قوارب صيد الأسماك ومراكب التزهة وقوارب الشرطة.

٨ - وقد تم إيداع صك تصديق قبرص على اتفاقية أوتاوا في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وتم الإعراب مرة أخرى عما سبق إعلانه من العزم على تطهير حقول الألغام التي بثها الحرس الوطني في المنطقة العازلة انظر (S/2002/1243، الفقرة ٧). وقد انتهى الحرس الوطني من تطهير حقول ألغام جنوب بيلا خارج المنطقة العازلة التي تشرف عليها الأمم المتحدة.

باء - إعادة الأوضاع الطبيعية واستئناف المهام الإنسانية

٩ - في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، قامت السلطات القبرصية التركية، لأول مرة فيما يقرب من ثلاثة عقود، بفتح نقطتي العبور في ليدرا وبيرغاموس للجمهور للقيام بزيارات في الاتجاهين. وفي ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، تم فتح نقطة تفتيش أخرى بالقرب من ستروفيليا. وفي الأسبوع الأول، عبر نحو ١٤٠ ٠٠٠ من القبارصة اليونانيين إلى الشمال ونحو ٣٤ ٠٠٠ من القبارصة الأتراك في الاتجاه المضاد. وفي ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٣، أقام الجانبان نقطة عبور أخرى في آيوس دوميتيوس - ميتيهان في نيقوسيا. ومنذ ذلك الوقت، يبدو أن متوسط عدد مرات العبور في اليوم قد استقر عند ما يقرب من ١٣ ٠٠٠ شخص. وقد ساعدت جميع عناصر قوة الأمم المتحدة، وخاصة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة والعسكريون التابعون لها، في العمل على ضمان الانتقال الآمن والمنظم للبشر والعربات من خلال المنطقة العازلة التي تشرف عليها الأمم المتحدة عند نقط العبور المسموح بها. وقام المهندسون العسكريون التابعون لقوة الأمم المتحدة بإعداد الطرق وتحسين المرافق الأخرى عند نقاط العبور الواقعة بالمنطقة العازلة.

١٠ - وضمان المرور الآمن والمنظم داخل المنطقة العازلة هو أساسا مهمة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة. على أنه بالنظر إلى صغر حجم الشرطة المدنية، تم تحويل ١٠٠ جندي من وظائفهم العادية، بما فيها القيام بالدوريات وأعمال الرصد في المنطقة العازلة، لمساعدة الشرطة المدنية في النهوض بعملها إلى أن يتم توضيح الترتيبات المتعلقة بالعبور واستقرار عدد مرات العبور. وعلى ذلك فقد واصلت الشرطة المدنية رصد وتيسير العبور بمساعدة عدد أقل من الجنود، وإن كان ذلك قد تم على حساب معظم مهامها العادية التي تشمل القيام بالدوريات، والاتصال بالشرطة المحلية، والتوسط في المنازعات التي تقع بين المدنيين المحليين، والرصد، وإصدار التصاريح الخاصة باستخدام المنطقة العازلة لأغراض مدنية.

١١ - وبالإضافة إلى الزيادة الكبيرة في مهام الشرطة المدنية والقوة العسكرية في المنطقة العازلة، حدث منذ أن بدأ العبور زيادة كبيرة في عدد الحوادث التي تتطلب تدخل قوة الأمم المتحدة خارج المنطقة العازلة. وحتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، تصرفت الشرطة المدنية أو قامت بالمراقبة في حالات بينها ثمان حوادث مرور، و ٤٢ حالة اعتقال منها ٤ حالات في الجنوب، وعدد من حالات العبور غير المرخص بها. وقد أقامت السلطات القبرصية التركية الدعوى في ٣١ حالة كما أقامت الشرطة الدعوى في أربع حالات في الجنوب. وقد استطاعت الشرطة المدنية حضور ومراقبة بعض المحاكمات، وليس كلها، بسبب عدم كفاية عدد الأفراد.

١٢ - ولا تتوافر لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص الموارد الكافية لتلبية المطالب الجديدة الإضافية التي ترتبت على تدفق الناس خلال المنطقة العازلة. وسوف يؤدي فتح أية نقاط عبور إضافية أو إجراء أية تغييرات أخرى في الترتيبات الحالية إلى زيادة هذه الحالة سوءاً. ونتيجة للمسؤوليات الإضافية التي أقيمت على عاتق القوة فقد تمت مراجعة احتياجاتها. وتقرر أنه يلزم ما يصل إلى ٣٤ ضابطاً إضافياً بالشرطة المدنية للقيام بالمهام الحالية بطريقة فعالة. وستقوم القوة باستعراض وتكييف قدراتها واحتياجاتها الجديدة عندما تظهر هذه الاحتياجات، وذلك حسب المهام التي كلفت بها.

١٣ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، تم الإعلان عن مجموعة من التدابير الحكومية، بينها: حرية حركة القبارصة الأتراك وبضائعهم ومركباتهم في كل أنحاء الجزيرة؛ وإنشاء شبكات اتصال لاسلكية مع الجنوب ومع تركيا؛ وتوفير فرص العمل للقبارصة الأتراك في الجنوب؛ وإنشاء لجنة من الطائفتين للمسائل الإنسانية وما يتصل بها من مسائل أخرى؛ وتشجيع التعاقد والتعاقد من الباطن مع القبارصة الأتراك؛ وإصدار بطاقات الهوية ووثائق السفر وشهادات الميلاد وغيرها من الوثائق الرسمية؛ وإنشاء مكتب لشؤون القبارصة الأتراك. وفي ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣، تم الإعلان عن مجموعة من التدابير القبرصية التركية، بينها تقديم منح دراسية لطلاب من القبارصة اليونانيين للدراسة بمؤسسات التعليم العالي في الشمال، واقتراح بتحسين مرافق الاتصالات الهاتفية وتطبيع التجارة مع الجنوب. ولم تصدر ردود رسمية على هاتين المجموعتين المستقلتين من التدابير.

١٤ - وقد يسرت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص تنظيم ٤٩ مناسبة مشتركة بين الطائفتين في فندق ليدرا بالاس سابقاً اشترك فيها أكثر من ١٦ ٠٠٠ من القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك. وكانت أكبر مناسبة مشتركة بين الطائفتين هي حملة لجمع عينات من الدم للعثور على متبرع يتفق نخاع عظامه مع نخاع عظام فتاة قبرصية تركية عمرها خمس سنوات مصابة بسرطان الدم. وقد اشترك في هذه الحملة من الجانبين ٤٠٠ ١٣ متطوع. وفي ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٣، حضر نحو ٨٠٠ شخص مهرجاناً للشباب نظّمته الأحزاب السياسية للقبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك. وكان من بين المناسبات الأخرى الاجتماع الشهري للسياسيين وهو اجتماع يتم برعاية سفارة سلوفاكيا، واحتفال دولي بيوم المرأة نظّمته قوة الأمم المتحدة، وحلقات دراسية للتقنيين في مشروع الخطة الرئيسية لنيقوسيا.

١٥ - وقد اوصلت قوة الأمم المتحدة هذه المهام الإنسانية التي كلفت بها لمساعدة ٤٢١ من القبارصة اليونانيين و ١٥٧ من المارونيين الذين يعيشون في شمال الجزيرة ونحو ٥٠٠ من

القبارصة الأتراك في الجنوب أعلنوا عن أنفسهم للقوة. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٣، استطاعت القوة التوصل إلى اتفاق مع الشمال يقضي بالسماح للقبارصة اليونانيين وللمارونيين بالتصويت في الانتخابات التي عقدت بالجنوب. وفي فاماغوستا، قامت قوة الأمم المتحدة بمتابعة محاكمة لأحد القبارصة اليونانيين استمرت أربعة شهور وانتهت بإسقاط التهم المنسوبة إليه. وبناء على طلب طائفة القبارصة الأتراك في ليماسول، أعادت قوة الأمم المتحدة فتح مكتب للاتصال كانت قد أغلقت في عام ١٩٩٩.

١٦ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ حصلت القوة على إذن من القبارصة الأتراك بزيارة يقوم بها ١٦ من الأطفال القبارصة اليونانيين المصابين بالسرطان وإثنان من القساوسة لدير أبوستولولوس أندرياس في شبه جزيرة كارباس. وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٣، يسرت قوة الأمم المتحدة الحج السنوي لكنيسة سانت جورج في فاريشا وكنيسة أييا مارينا بالقرب من باراليمني وكلتاها تقعان بالمنطقة العازلة.

١٧ - وقد استمر دعم القوة للأنشطة المدنية في المنطقة العازلة. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، فتحت القوة شارع ألكيفياديس بمدينة نيقوسيا القديمة للاستخدام المدني. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٣، وبتعاون من الجنوب، أتاحت القوة ملعبا رياضيا في المنطقة العازلة لأحد نوادي كرة القدم التابعة للقبارصة الأتراك. وواصلت القوة المساعدة في إزالة الرواسب من سد ماراثاسا ويسرت ما طلبه القبارصة الأتراك من تطهير ضفتي نهر كارايوتيس. وفي أيار/مايو ٢٠٠٣، سمحت القوة لحافلة مدرسة بالوريوتيسا بالجنوب بالوصول إلى مداخل المدرسة بالمنطقة العازلة.

ثالثا - الأشخاص المفقودون

١٨ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصل جانب القبارصة اليونانيين برنامج إخراج الجثث من القبور والتعرف على أصحابها في المناطق الخاضعة لسيطرته.

١٩ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وكجزء من التدابير المتخذة لصالح القبارصة الأتراك، نشر جانب القبارصة اليونانيين قائمة تضم ٥٠٠ من القبارصة الأتراك المفقودين وذكر أنه سيسمح بالاطلاع على السجلات والمعلومات لأقارب الأشخاص المفقودين والقتلى من غير المحاربين. وظل المساعد الأول للعضو الثالث بلجنة الأشخاص المفقودين تحت تصرف الجانبين لمساعدتهم في تنفيذ الاتفاق المتعلق بالأشخاص المفقودين الذي تم التوصل إليه في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧.

رابعاً - مهمة المساعي الحميدة التي اضطلع بها الأمين العام

٢٠ - قدمت مؤخراً إلى مجلس الأمن تقريراً عن الجهود التي بذلتها في الفترة من أواخر عام ١٩٩٩ إلى ١١ آذار/مارس ٢٠٠٣ (انظر S/2003/398) لمساعدة الطرفين على التوصل إلى تسوية شاملة لمشكلة قبرص، بما في ذلك الاقتراح الذي قدمته إلى الطرفين وإلى الدول الضامنة بشأن "أساس الاتفاق على تسوية شاملة لمشكلة قبرص". وقد شرحت في ذلك التقرير بشيء من التفصيل الأسباب التي حالت دون وصول هذه الجهود إلى نتيجة موفقة، وأوجزت وجهات نظري فيما يتعلق بالمستقبل. وكما ورد في ذلك التقرير، فإن مكتب مستشاري الخاص في نيقوسيا قد أغلق.

خامساً - النواحي المالية

٢١ - أشرت في تقريرتي السابق (S/2002/1243) إلى أن الجمعية العامة قد خصصت بقرارها ٥٠٢/٥٦ المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ مبلغ ٤٥,٦ مليون دولار للإنفاق على قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. ويشمل هذا المبلغ التبرع البالغ ثلث تكاليف القوة، وهو يعادل ١٤,٦ مليون دولار، المقدم من حكومة قبرص وتبرعا قدره ٦,٥ مليون دولار مقدما من حكومة اليونان.

٢٢ - وتنظر الجمعية العامة حالياً في الميزانية المقترحة التي قدمتها للإنفاق على القوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ والتي تبلغ ٤٤,٤ مليون دولار.

٢٣ - وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية القوة لفترة ستة شهور أخرى بعدد أفرادها المرخص به حالياً، فإن تكاليف الإنفاق على القوة لن تتجاوز المبلغ الذي وافقت عليه الجمعية العامة. على أنه إذا ما وافق المجلس على إرسال أفراد آخرين لتعزيز الشرطة المدنية كما أوصى به في الفقرة ٢٦ أدناه، فإني أعتمد تقديم ميزانية منقحة للفترة من ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ خلال الجزء الرئيسي من الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة.

٢٤ - وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، بلغت الأنصبة المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص ١٥,٩ مليون دولار عن الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وبلغ إجمالي ما لم يسدد من المساهمات المقررة في جميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ ١ ٣٦٣,٩ مليون دولار.

رابعاً - ملاحظات

٢٥ - ظلت الحالة هادئة على خطوط وقف إطلاق النار خلال الشهور الستة الماضية. ومع ترحيبي بالتخفيف المحدود من القيود المفروضة على حركة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص من جانب السلطات القبرصية التركية كخطوة أولى، فإنني أحث على تمكين القوة من الوصول بلا معوقات ومن التمتع بحرية الحركة الكاملة للقيام بمهمتها في جميع أنحاء المنطقة التي تتحمل فيها المسؤولية. وإنه لمن دواعي الأسف أنه لم يتحقق تقدم في إعادة الوضع إلى ما كان عليه سابقاً في قرية ستروفيليا.

٢٦ - لقد كانت القوة تؤيد دائماً حرية الحركة في الجزيرة كلها. ولهذا فإنني مسرور لتخفيف القيود ولما بدا من حسن النية بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك. وإني لأمل أن ينطلق الجانبان من موقف حسن النية هذا إلى اتخاذ خطوات أخرى لتعزيز الثقة المتبادلة. وقوة الأمم المتحدة على استعداد لمساعدتهما على القيام بذلك. وفي الوقت نفسه، فإن من المهم أن تكون القوة مزودة بما يكفي للنهوض بعبء عملها الذي ازداد وللاستجابة في الوقت المناسب لما يجد من التطورات والاحتياجات. ولهذا فإنني أوصي بتعزيز عنصر الشرطة المدنية في القوة بعدد يصل إلى ٣٤ ضابطاً.

٢٧ - على أن التطورات الأخيرة ليست بديلاً عن التسوية الشاملة. ويبدو من غير المحتمل جدا التوصل إلى هذه التسوية بدون التزام سياسي حقيقي بالاقتراح الذي قدمته وبدون إطار زمني قاطع للانتهاء من المفاوضات، حسبما ورد في التقرير الأخير الذي قدمته عن مهمة المساعي الحميدة التي اضطلعت بها.

٢٨ - وفي ظل الظروف الراهنة، فإنني أعتبر استمرار وجود القوة في الجزيرة ضروريا للمحافظة على وقف إطلاق النار بين الجانبين. ولهذا فإنني أوصي بأن يقوم مجلس الأمن بتمديد ولاية القوة لفترة ستة شهور أخرى حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

٢٩ - وختاماً، فإنني أود أن أعرب عن تقديري للسيد دي سوتو، والسيد فلوزوفيتش، والفريق هوانغ، وللرجال والنساء العاملين بالقوة لما أبدوه من كفاءة وإخلاص في النهوض بالمسؤوليات التي عهد بها إليهم مجلس الأمن.

مرفق

البلدان التي تقدم عسكريين أو أفرادا بالشرطة المدنية (في أيار/مايو ٢٠٠٣)

الأفراد العسكريون	
الأرجنتين ^(١)	٤٠٤
النمسا	٧
كندا	١
فنلندا	٣
هنغاريا	١١٦
سلوفاكيا	٢٧٧
أيرلندا	٦
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٤١٤
المجموع	١ ٢٢٨
أفراد الشرطة المدنية	
استراليا	١٥
أيرلندا	٢٠
المجموع	٣٥

(١) تضم فرقة الأرجنتين جنودا من أوروغواي (٣) وباراغواي (٣٠) والبرازيل (٢) وبوليفيا (٢) وشيلي (٣٢).